الديمقراطية المستبدة

أ.د. عبد القادر بوعرفة/ جامعة وهران.*

***المدخل**

لم يعد الحديث في الوقت الراهن عن الاستبداد التقليدي الذي كان يمثله الحاكم (الفرد) ضمن عدة صور متعددة، فالسلطان وأمير المؤمنين والإمبراطور أضحت أشكال تاريخية لا معنى لها اليوم، إذ أصبحت صور الاستبداد والطغيان تتمظهر في أشكال متنوعة، بعضها عريق والبعض الأخر يتزامن والحداثة وما بعدها : " **ففي الوطن العربي قد تعددت نماذج الاستبداد، فمن الفرد المستبد إلى الاستبداد العائلي، والاستبداد الحزبي. واستبداد الدولة وربما ندخل لاحقا في مرحلة استبداد السوق.**"[1]

لكننا نعتبر أخطر تلك الصور على الإطلاق صور الطغيان* الذي تمارسه الأقليات المتسلطة خلف خطاب سلطة الشعب، فلقد حولت

---

*– أستاذ التعليم العالي بقسم الفلسفة / ومدير مخبر الأبعاد القيمية / جامعة وهران – الجزائر.

[1]– عبد الله ثناء فؤاد وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص ص (11–13).

*– ط غ أ (طغا) يطغى بفتح الغين فيهما ويطغو(طغيانا) و(طغوانا) أي جاوز الحد. وطغي بالكسر مثله وأطغاه المال جعله طاغيا، وطغى البحر هاجت أمواجه، وطغى السيل جاء

ذهنيات التسلط الديمقراطية من سيادة وحكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه لديمقراطية الطغمة التي تحكم الشعب باسمه بينما تباشر ذلك بنفسها ولنفسها فقط. لقد أصبح الحكم الديمقراطي في البلدان العربي يتأسس على منطق الطغم دون التفويض الشعبي: " **هو حقيقة تغلب حكامها القسري على البلدان التي يحكمونها من دون تفويض من شعوبها**".[1]

والحقيقة التي تنبلج مع كل دعوة لانتخاب الرئيس هي أن النتائج مُعدة سلفا، ومعدة إعدادا كاملا، والشعب سواء باشر حقه الانتخابي

بماء، والطاغية الصاعقة، والطاغوت الكاهن والشياطين وكل رأس ضلال، وجمع الطاغوت الطواغيت.

طغوو" الطغيان" و" الطغوان" لغة فيه والاسم الطغوى، وطغى يطغى ويطغوطغيانا، جاوز القدر وارتفع وعلا، و" الطاغية" اسم كالعافية والعاقبة والطغيان الظلم، وتجد الطغيان في لغة العامة بمعنى الظلم والطاغية بمعنى الظالم.

ويقابل لفظة الطغيان في اللغة الأجنبية كلمة –tyran– عن اللاتينية –tyrannus– واليونانية –turannos– ويقابلها معنى السيد، وبالفرنسية –tyrannie – وفي اللغة الإنجليزية – –tyrannos– tyranny في اليونانية القديمة تعني حاكم مطلق السلطة قام بالاستيلاء على السلطة بواسطة القوة والخداع أو الإقناع.

[1]– الكواري علي خليفة وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ص 32.

أولم يباشر، فإن النتيجة هي "عاش الرئيس"، ليعود مسلسل الشرعية الشعبية من جديد لتُنتهك باسمه الحريات الفردية وتُنهب به خيرات البلاد والعباد.

ونظرا للحضور المكثف للعامل الديني في اللاشعور السياسي العربي حاول الطغاة الجدد الجمع بين سلطة الشعب وسلطة الشرع معا، فاجتهدوا في إضفاء الطابع الديني على النظام من خلال تفعيل الفانطازيا الدينية، كالأعياد والحملات الخيرية، وتقريب فقهاء السلطة الجدد والترويج لهم إعلاميا وعالميا. وفي المقابل عمد جيش الفقهاء إلى تجريم كل فعل سياسي إصلاحي بدعوى أنه خروج عن مبدأ طاعة أولى الأمر، بل ذهب الأمر إلى غاية تقديس الحاكم تقديسا مخالفا لنصوص الشريعة أصلا، وكأن جرح الحاكم جرح للأمة كلها. لقد أصبح التسلط مشروعا باسم الشعب والدين، وانطلقت الآلة الدعائية للسلطة القاهرة في التنظير للفعل السياسي من أجل إضفاء صفة القداسة: "**حيث أصبح نظرية مقدسة لا يجوز التحدث عنها والخروج عن تشكيلاتها، أو التفكير بطرح بديل عنها، وقد وجد النظام العربي الحالي في تلك النظريات والنظر ما يشبع رغبة الاستبداد فيه، فتشبث بها وقاتل من أجلها.**"[1]

والمثال الذي نورده عن تلك الظاهرة الخطيرة، يكمن في عودة فكرة المستبد العادل التي نراها تحضر بقوة في الكتابات المعاصرة، والتي تجعل من الخليفة عمر بن الخطاب الوجاء والمثال الذي تُنظر له.

1- مفهوم الديمقراطية

---

[1]– الدباغ علي وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ص49.

لا نريد أن نعود للأصول الأولى المُشَّكلة لمفهوم الديمقراطية، فهي من حيث التعريف تعبر عن حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه، ولعل الجمع بين كلمة (الديموس) و(الكراتوس) لم تكن من باب اللعبة اللغوية بل من باب مبدأ المشاركة الفعالة في تدبير شؤون الدولة، وقد نجد أن المدرسة السفسطائية في تناولها للمسألة الديمقراطية كانت تناضل من أجل بلوغ سيادة الأكثرية (الجماعة) من خلال المشاركة الواسعة للمواطنين الأحرار.

وقد لا يهم كثيرا اليوم البحث في أصل المفهوم وتاريخيته بقدر ما يهم البحث عن الوسائل التي تجعل من الجماعة السياسية جماعة ديمقراطية.

لقد خرجت الديمقراطية من فقه الممارسة إلى فن العيش الكريم، وإلى سلوك ثقافي ينم عن حس حضاري عالي، وتحولت في القرن الحادي والعشرين إلى أحد أهم المطالب التي تُعزز جودة الحياة. ولعل توجه العالم إلى القول بالديمقراطية يعكس تطور مفهوم الديمقراطية وتحوله من مطلب نخبوي إلى مطلب شعبي. لكن المشكل لا يكمن في أصل الديمقراطية على الإطلاق، فهي كما قال منتسكيو أفضل الأنظمة ولكن من الصعب تطبيقها لكونها تستند على الفضيلة، ومن هذا القول تبرز الإشكالية التالية: الديمقراطية كنظام شعبي يُمكن للطغم الحاكمة والمستبدة التلاعب به، وتجعله آلة للاستبداد والقهر. ومنه نطرح الأسئلة التالية:

لما السلطات العربية تبنت الديمقراطية في ظل تقاليد سياسية محكومة بحكم القبيلة وسلطة الزعيم ؟؟ هل لكونها تبحث عن مجتمع ديمقراطي يضمن الحريات والحقوق أم لأن الديمقراطية أفيون شعوب التي تعيش على هامش الحضارة ؟؟ أم أن الديمقراطية في الوطن

العربي تلعب دور المرآة المزدوجة، الوجه الإنساني الظاهري ثم الوجه الوحشي الباطني ؟؟ أم أن النظام الديمقراطي يُعد من أنجح الأنظمة في صيانة الاستبداد السياسي؟؟ أم لكون النظام الديمقراطي لعبة يسهل بها خداع العوام واستمالة أنصاف المتعلمين؟؟ أم لأنها النظام الوحيد الذي يتوارى خلفه المستبد دون أن تسقط أوراق توته ؟؟

إن الغاية مما سبق، هو البحث عن المسكوت عنه خلف بريق مصطلح الديمقراطية، فالمنطوق لازم الشعار والخطب منذ عهد بركليس، بيّنما اللامنطوق اختفى وراء القهر والجور والطغيان، فالديمقراطية كما قال أفلاطون تنشأ في رحم الاستبداد وتنتهي إلى الطغيان، وما بين الاستبداد والطغيان مجرد مسرحية تسدل آخر الأمر ستائرها على مشهد رهيب، يفصح عن وحشية الاستبداد المُقنن.

شخصيا لست من المناهضين للديمقراطية، لكن من الذين لا ينخدعون بالأنظمة السياسية مهما بلغ صيتها وشأنها، فخلف المطلوب والمرغوب فيه يكمن دوما الخطر القاتل، فليس هناك فرق في اعتقادي بين من يستبدل سلطة الإله بسلطة الشعب، فكلاهما يبحث عن شرعية الاستعباد. **والغريب في الأمر أن مدلول لفظة الشعب تعطي شرعية القهر أكثر من لفظة الإله**، إذ تحول الشعب إلى إله العصر، فكل طغاة العصر يجعلون من سلطة الشعب مطية لسلطة الفرد وتبرير أفعال الاضطهاد، فالشعب من حيث الماهية لا يمكن عدّه أو إحصاؤه وإن أمكن وصفه.

إن الديمقراطية تفصح اليوم عن الوجه الآخر، الوجه الممقوت في تاريخ الفكر السياسي، ونقصد التسلط الذي تمارسه الطغم على النخب أولا، ثم تمارسه النخب على العوام ثانيا، لقد أنشأت

الديمقراطية آليات للاستبداد يصعب على الناس في كثير من الأوقات إدراكها.

إن الحكم الفردي أو الوراثي لا يحتاج منا عناية أو تعبا حتى ندرك أنه حكم استبدادي حتى ولو اجتهد المستبد في تحقيق العدل وخدمة الرعية، فيظل رغم محاسنه كحاكم يحمل صفة الاستبداد، وعند الاستثناء يوصف **بالمستبد العادل**.

لكن النظام الديمقراطي مهما اجتهد المحلل لإبراز الاستبداد يظل السياسي بمنأى عن تهمة الاستبداد، بل يجد الذريعة في ما يُصطلح عليه تقنيات اللعبة الديمقراطية.

وحديثنا عن الديمقراطية لا يعنى أننا نقصد بالديمقراطية المستبدة تلك الديمقراطية الممارسة في الوطن العربي فقط، بل نحن نقصد أن الديمقراطية من حيث العموم هي نظام مبني على النفاق الاجتماعي الموجه، ولذا لا نستغرب أن جعلها أفلاطون من بين الأنظمة الخمس الفاسدة والضالة، ويؤكد في كثير من النصوص أنها لعبة الأغنياء لتلهية الغوغاء.

والصعوبة التي نعيها جيدا أنه إذا كانت الديمقراطية سلطة الشعب، فكيف نفسر على العموم حضورها بهذا المظهر المقزز، وكيف يكون الحال عندما نحلل ديمقراطية السلط العربية.؟؟؟

إن الديمقراطية المستبدة هي ممارسة غير حقيقية وغير وفية لروح للديمقراطية كما يطرحها فلاسفة الحق والعقد الاجتماعي، ودعاة المواطنة في كل أنحاء العالم، لأن الديمقراطية المستبدة تقوم على فكرة أن كل عمل سياسي يقتضى إقصاء الشعب من المشاركة في اتخاذ القرار، لأن الممارسة السياسية تقتضى ضمن لعبة الصراع الدولي أن تضع مصالح الدولة ضمن دائرة أسرار الدولة التي تخضع

لمنطق الدولة (**La raison d'État**)، أو تدخل ضمن الأوامر السرية التي لا تصل إلى سمع المواطن، أو حتى الذي يفترض أنه مُفوض عن طريق الاقتراع من قبل الشعب ذاته. ومنه يظهر أن السلطة الحقيقية في النظام السياسي مهما كان تكمن في السلطة التي تصنع القرار اللامرئي (سلطة الظل) بينما يصبح القرار المرئي مجرد تمثيل **لسلطة الواجهة**.

ومن هذا المنطق المقلوب، استطاع محمد الوقيدي أن يُصور الصّراع المقلوب داخل اللعبة الديمقراطية: " **وبهذا يصبح المواطن فاقد لمنطق الحكم بما هو حكم، وفاقد لما تعرفه السلطة المعلومة السرية السياسية، ولا يعلم ما يجري من مقابلات خفية وأسرار وراء الستار، وهذا ما يجعل مساهمته في ممارسة السلطة غير فعالة أو مساهمة تدور في دائرة مغلقة لا تصل إلى مبتغاها أو الواقع.**"[1]

لكن بالرغم من ظهور أزمة ممارسة الديمقراطية في الوطن العربي إلا أننا نجد بعض الأنظمة السياسية حاولت إبراز استجابتها للتطورات والأوضاع في عالمنا المعاصر، وأرادت أن تظهر بمثابة من حقق إحدى مطالب هذا العصر والمتمثل في إقامة مجتمع مدني على أساس ديمقراطي، لكن المشكلة تكمن في أنها لم تأخذ من الديمقراطية إلا جانبها الصوري، ومنه تصبح ترجمة الديمقراطية في الواقع وتجسيده تُعرف من الأشكال الدالة على وجودها.[2]

---

[1]– وقيدي محمد، فاصلة البعد الديمقراطي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1997، ص 20.

[2]– المصدر ذاته، ص20.

إن محاولة دمقرطة المجتمع العربي لا تُعبر عن غاية وحكمة سياسية، بل هي مجرد خطاب استهلاكي ديماغوجي، يحاول أن يُسير القطيع نحو حظيرة مُسيجة بالشعارات والورود، لكنها في الحقيقة حظيرة وأمامها كلاب الراعي تحرسها بشراسة، وخلفها ذئاب الغابة تتربص بها المنون. تلك هي حقيقة محاولة دمقرطة المجتمع العربي، لأن دمقرطة المجتمع المدني تكتنفها عدة معوقات كما يرى د. وقيدي:" **دعوة تطبيق الديمقراطية في الحياة تواجهها عقبة الذهنية التي تنزع إلى السلطوية الشاملة وعدم قبول النقاش.**"[1]، يؤدي الأمر السالف بالديمقراطية إلى التحول إلى ديمقراطية مستبدة تتمثل في بقاء الحكم في يد متسلط واحد لعدة عُهَد وسنوات، مما يُتيح له ممارسة النظام الملكي الوراثي في ظل الديمقراطية وهو الحال الذي كنا سنراه في النظام المصري والليبي لولا الربيع الذي قضى عليهما في مهدهما، لكننا عايشنا في النظام السوري منذ مطلع الفية الثالثة.

ولذلك، نحن نعتقد أن جل الأنظمة التي تمارس الديمقراطية كآلية للحكم هي أنظمة استبدادية، لكن المشكلة التي سنحاول أن نعالجها هي تحول بعضها من ظاهرة الاستبداد (أصبحت عادة مألوفة لدى الشعوب العربية) إلى ظاهرة الطغيان، والطغيان كما هو في مدخل الدراسة الوجه البشع للاستبداد، فالعقل السياسي العربي يعمل ضمن مَفهمة خاصة به، تتثمل في كون الحكم لا يكون مكتملا إلا في السلطة المطلقة، ونحن نعتقد أن هذا القول ينجر عنه ما نبه إليه الدكتور الجابري :" **السلطة المطلقة هي مفسدة مطلقة، فالاستبداد ليس بجديد عندنا " فمع أن الخلافة الراشدة لم تتم إلا ثلاثون سنة.. بكونها**

---

[1]– آليات التعبير الديمقراطي في الوطن العربي، ص 48.

الحكم المبني على الشورى فإن "الملك العضوض" الذي بلغ من العمر الآن 1380 سنة. لم يسبق أن عرف التعريف الذي يعطيه مضمون يبقى حيا في ضمير الأجيال المتعاقبة."[1]

لكن بالرغم من ذلك، فنحن لا نعتقد أن كل استبداد مرفوض وغير مشروع، بل نرفض الطغيان ونفسية وحداني التسلط، كما أننا في المقام نفسه لا نرفض كلية الاستبداد لأنه في كثير من الأحيان عماد الحكم والسلطة، ولكننا نرفض التسلط لأنها عماد الجور والقهر.

2- **مظاهر الديمقراطية المستبدة.**

أ- **العنف الرسمي والشعبي**

خلقت الأنظمة العربية في ممارستها للديمقراطية كنظام شعبي ديمقراطية شكلانية، فهي تقوم كما قال د. حسن حنفي إما على **ديمقراطية الجيش** أو **ديمقراطية قريش** (كمجاز عن حكم القلة = العصبية)، ففي كلتي الحالتين تعكس الاستبداد السياسي الذي ينمو في ظل مقولة " **سيف المعز**" إلى أن يصل إلى طور الطغيان والجور. عندئذ تصبح المعادلة بين الأطراف غير متناغمة، فيتشكل الوعي الصّدامي وتنخرط الطبقات الأكثر وعيا في ممارسة المعارضة العلنية كحق دستوري، كالعصيان المدني وغيره من الأشكال المتاحة، مما يدفع بالنظام القائم إلى استعمال القوة (منطق الدولة)، فينتج عنه عنف رسمي يحاول أن يقمع المعارضة (الأكثرية) باسم الشعب، وعنف

---

[1]– الجابري محمد عابد، العقل الأخلاقي العربي، نقد العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 4، 2001، ص630.

المعارضة باسم الأكثرية ضد الأقلية (حزب السلطة)، والمسألة محسومة دوما في البلدان العربية لصالح حزب السلطة.

والحاصل من خلال الاحتقان السياسي بين المعارضة وطغاة حزب السلطة أن يفقد الشعب (الأكثرية الصامتة) الثقة في النظام القائم والمعارضة معا، فلا النظام ارتقي إلى تطلعاته ولا المعارضة مهدت له طريق الخلاص من الاستبداد. وعبَّر عن ذلك د. برهان غليون في قوله: "**يصطدم المحلل السّياسي والدارس الاجتماعي، للأوضاع العربية الراهنة، بالقطيعة المتزايدة بين الدولة والمجتمع وبانعدام الثقة بين الحكام والمحكومين، وتنامي اللجوء إلى العنف، سواء تعلق بالعنف الرسمي أو الشعبي، حتى أصبحت اللغة الوحيدة الدارجة في التعامل هي لغة القوة.**"[1]

لقد كان العنف الناتج عن **الاحتباس الديمقراطي** أن أغرق بعض البلدان العربية في حروب أهلية، أتت على الأخضر واليابس، وأخرت مشاريع التنمية قرنا من الزمان، ناهيك عن فتح المجال أمام الأنظمة الغربية لتعيث فسادا، وتمارس الاستغلال في أبشع صوره.

ب - **مقاطعة الأنتلجنسيا**

يقوم النظام الديمقراطي من حيث الجوهر على الأنتلجنسيا كقوة مفكرة وموجهة للشعب (Masse)، والحركة السفسطائية التي أطرت الديمقراطية اليونانية القديمة كانت تمثل الأنتلجنسيا بالفعل، وبما أن بروتغراس يصر على ضرورة أن تكون الديمقراطية معبرة عن المشاركة الواسعة لحملة اللوغس، فيعنى ذلك أن النظام الديمقراطي النموذجي

---

[1]– غليون، برهان، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، م. د الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1987، 20.

هو الذي يعكس الحضور القوي للأنتلجنسيا. لكن الغريب في الأمر أن أغلب الدول العربية التي تدعي الديمقراطية إما تعمل على عزل الأنتلجنسيا عن المشاركة السياسية، أو تقوم بتدجينهم تدجينا سياسيا، حتى لا تستطيع أن تُميز بين المثقف وغير المثقف، ويصح عندئذ تحليل أنطونيو غرامشي على الحالة العربية.

إن الاحتباس الديمقراطي هو الذي يحاول أن يسميه بعض الباحثين بالانحسار الديمقراطي: " **وفي ظل هذا الانحسار الشديد، وعزوف المثقف العربي بشكل عام عن الساهمة في الايجابية واتخاذ المواقف، يتعاضد الحديث عن وجود أزمة عميقة للديمقراطية في الوطن العربي**."[1]

حاول كثير من المفكرين العرب تفسير ظاهرة عزوف الأنتلجنسيا عن المشاركة في السلطة أو اللعبة الديمقراطية، فحسن حنفي في كتابه هموم الوطن والسياسة يعتقد أن المثقف العربي لازال بعيدا عن فهم واقعه العربي فهماً يمكنه من اكتساب الآلية لتشكيل خطاب يفهمه الجمهور والسلطة، فالمتسلط ينظر للمثقف كانتهازي يحاول أن يتسلق جدران السلطة من أجل الوصول إلى بعض المكاسب غالبا ما تكون ضيقة (مستشار ثقافي)، كما أن العامي ينظر إليه كأحد أفراد الشعب (عديم النفع).

وحاول الجابري ربط ظاهرة عزوف المثقف العربي عن المشاركة الفعالة في السلطة بظاهرة التسلط، فالأنظمة العربية تمارس عليه

---

[1]– الناصر خالد وآخرون ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز د. الوحدة العربية، ط 4، بيروت، أوت، 1998، ص 77.

سلطة استبدادية لم تترك أي جانب من جوانب حياته، فالخوف والرعب قد سكنا شعوره، فسيف المعز وجلاد المأمون وحارق كتب ابن رشد كلها أمثلة قاتلة.. والكل لا زال يربض في اللاشعور الجمعي والسياسي.* والمعنى الذي يريد الجابري الوصول إليه أن الديمقراطية كما تقرها الممارسة النظرية غائبة في الوطن العربي، وأن الديمقراطية المتاحة حاليا هي ديمقراطية استبدادية، فالحاكم العربي يستخدم دوما شعرة معاوية في حلمه، ويستحضر سيرة عمر بن عبد العزيز عند نومه، ويتمثل في صباحه سيف الحجاج بن يوسف وكتاب مكيافيللي.
قد نلتمس الأعذار للسلط الحاكمة في بعض الأحيان، عندما نلاحظ أنواع من الأنتلجنسيا تلعب أدورا سافلة على مسرح الساحة الديمقراطية، ونخص بالذكر الأنتلجنسيا الدينية في المقام الأول**، التي

---

*– راجع كتابه الشهير: محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد.

– – لنتأمل مقولة الأفغاني : "لن تحيا مصر، ولا الشرق بدوله، وإماراته، إلا إذا أتاح الله لكل منهما رجلاً قوياً عادلاً يحكمه بأهله على غير تفرد بالقوة والسلطان**". قال محمد عبده عن نموذج "المستبد العادل " : "**إنما ينهض بالشرق مستبد عادل**"، مستبد "**يتمكن به العدل أن يصنع في خمس عشرة سنة ما لا يصنع العقل وحده في خمسة عشر قرناً**". ويقول محمد عبده : " **إنما ينهض بالشرق مستبد عادل، مستبد يكره المتناكرين على التعارف، ويلجئ الأهل إلى التراحم، ويقهر الجيران على التناصف. يحمل الناس على رأيه في منافعهم بالرهبة، إن لم يحملوا أنفسهم على ما فيه سعادتهم بالرغبة.**

تسارع في إعطاء الشرعية للمستبد من خلال لعبة ودور فقهاء السلطة على غرار سلفهم فقهاء البلاط في العصور الغابرة.

إن المثقف العربي لا يعي أن " ذهب المعز" و" سيف الحجاج" أضعف من مواجهة ثقافة الرفض، وأن فلسفة المقاومة المدنية أمضى سلاحا من " سيف المعز والحجاج معا".

ولذلك نحن نبارك الدعوة التي تحاول أن تسترد دور المثقف في تفعيل المشهد الديمقراطي العربي، ومن الواجب المنوط بالمثقف العربي المساهمة الفعالة في تحريك جبهة النضال والتغيير من أجل استرداد المواطن العربي لحرياته وحقوقه الأساسية، وان يرفض أن يكون مستحمرا من قبل اسرة أو فئة أو فرد.... إن المشروع الديمقراطي يحاول أن يضمن للمواطن قضاء مستقلا وعادلا، وان يعيش تحت كنف سيادة الحق والمواطنة، لعل وعسى تُحفظ آدميته وإنسانيته ويُمكن من المشاركة والإسهام في بناء الوطن والدفاع عنه، بدل أن يثور كما يحدث الأن متمثلا المقولة الشهيرة " الشعب يريد إسقاط النظام."

إن مهمة الأنتلجنسيا المعاصرة هي في فرض نفسها كقوة تدافع عن حقوق الإنسان، وتدافع عن الديمقراطية الإيجابية، فإن لم تقدر على ذلك، فعلى الأقل لا تلعب دور الدرع الذي يصون الطغاة ويعطي لهم شرعية الجور والظلم والاستعباد.

عادل لا يخطوإلا ونظرته الأولى إلى شعبه الذي يحكمه، فإن عرض حظ لنفسه فليقع دائماً تحت النظرة الثانية، فهولهم أكثر مما هولنفسه. "

إن عملية التحرر تبدأ من عملية التخلص من التسلطية المطلقة باسم الشعب التي تمارسها الزمر والطغم، وأن لا تقع النخب المثقفة تحت نير الاستبداد، لأن الوقوع تحت النير معناه الولوج إلى عالم الاستعباد، ويكفينا درسا مأساة عبد الرحمان الكواكبي.

ج- الديمقراطية الوراثية (الديمقراطية الملكية)

يلاحظ الدارس للمسألة الديمقراطية في الوطن العربي، تسارع وتيرة الاستبداد، فبعد أن كان الاستبداد يمارس ضمن الفئة الحزبية الواحدة (الحزمة = الفاشيست) حاولت بعض الأنظمة العربية تحويله ضمن حكم البيت الواحد (الهُوم)، وذلك عن طريق تصدير مشروع جديد للنظام الديمقراطي قائم على ديمقراطية البيوتات، حيث يستلم الأبناء السلطة باسم إرادة الشعب ومصلحة الوطن. إن الديمقراطية القائمة على فكرة الديموس تتعارض أشد المعارضة مع التوجه الجديد الذي يحاول من خلاله الطاغية العربي (الزعيم) تحويل مفهوم حكم الديموس إلى حكم وراثي، وكأن الديمقراطية في الوطن العربي بلغت من النضج والممارسة المثالية حتى يحتاج المتسلط إلى تعديل شامل في المفهوم.

نحن لا نعتقد أن الديمقراطية أمرا مقدسا لا يجوز التعديل في مضامينه وآلياته، ولكن التعديل يكون على مستوى الآليات التي تحقق سيادة الأكثرية، كاستحداث مجالس شعبية للمراقبة والمتابعة، أو مجالس للتقييم والتقويم، أو توسيع الرئاسة إلى مجلس دستوري.. أما أن نجتهد من أجل توريث الحكم باسم الديمقراطية فهذا هو المظهر الأكثر دلالة على عقلية التسلط ونفسية أحادي التسلط الذي تحدث عن الفيلسوف العربي ابن رشد في كتابه الضروري في السياسة. ولا نريد أن نخوض في ذكر الأنظمة التي طبقت الديمقراطية

الملكية لأنها معلومة بالضرورة: " بالإضافة إلى ما يعارض الشعارات في سوريا انحصار واقتصار الحكم لدى العائلة المالكة فقط، بمعنى حكم ملكي وراثي يكمن في الممارسة الواقعية لكن تحت الشعار الديمقراطي..."[1]

د- ديمقراطية الزعماء

تتجه ظاهرة الزعيم الفذ كقاعدة مطردة دوما نحو الانفراد بالحكم بلا منازع، فلا يتزحزح عن منصبه ولا يتخلى عن مركزه إلا بالموت أو الانقلاب أو الثورة الشعبية كما حدث بلبيا مثلا، والأمر غير مختلف بالنسبة لبنية الأحزاب السياسية العربية، فغالبا ما يقترن نظام الحزب الواحد في الأدبيات السياسية بمنطق الاستبداد في الرأي والسلطة، فأغلب الأنظمة السياسية العربية المعاصرة تقوم على شرعية الحزب الواحد أو التحالف الرئاسي. ووظيفة هذه الحزيمات الحزبية تجديد البيعة والولاء مدى الحياة، بل بلغ ببعضهم الدعوة لهم بالخلود والأبدية والدعوة إلى عهدة رئاسية مفتوحة (الجزائر نموذجا). وهذا ما نستشفه من خلال كثير من الدراسات التي تفضح الاستبداد الديمقراطي، إن الحزب الواحد أو المؤتلف يقر للحاكم بالغلبة والقهر عن طريق ما تملك هذه الأحزاب من الهياكل وأسباب التصرف ما قد يوهم حارس الديمقراطية (الآخر= الغربي) بممارسة ديمقراطية ، وهذا ما تجلى بمصر في عهد مبارك.

هـ- عدم التداول على السلطة

رفض التداول على السلطة شهادة قوية على الاستبداد والطغيان باسم الديمقراطية، وكأن الأحزاب (المعارضة) مجرد أرانب سباق على

[1] – آليات التعبير الديمقراطي في الوطن العربي، ص، 146.

مدى التاريخ، فتلك الأحزاب مجرد تنظيمات صورية وهمية يجري نشاطها بمعزل عن الجماهير الشعبية.[1]

يتحول الحزب الواحد في الوطن العربي إلى ظاهرة فريدة من نوعها، فهو المطلع بالحكم والحامل أمانة التسيير والتدبير (دستور السوري السابق يجعل حزب البعث هو عماد الدولة والشعب) وحتى في اللحظات التي يستوجب فيها الرحيل القسري نجده يحاول البقاء ولوكان الخراب والدمار هو الثمن (العراق وسوريا ولبيا). إن ظاهرة رفض التداول على السلطة بدأت منذ التسعينات من القرن المنصرم تجلب الكوارث والأخطار الجسيمة، لأن هذه الأحزاب الواحدية التي طالت مدة حكمها قد أصابها الوهن وضعفت فيها ملكة التجدد والابتكار، وأصبحت قيادتها أكثر تهيؤا للانزلاق في الفساد والتعصب الفئوي، وبهذا أصبحت الأحزاب الواحدية أحد العوامل المؤدية للديمقراطية المستبدة، وحتى وإن وُجد تعدد للأحزاب فإنه تعدد ظاهري فقط.[2]

إن ظاهرة عدم التداول على السلطة ليست فقط خاصة بالنظام القائم فقط، فالأحزاب السياسية ذاتها تمارس احتكار السلطة، فرئيس الحزب هو الرئيس الدائم، فكيف إذا وصل إلى سدة الحكم، فهل سيقبل التداول ويحرص عليه كما كان يزعم في خطبه وبرامجه ؟؟؟

---

[1]– فؤاد عبد الله ثناء (آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع في الواقع العربي) مجلة المستقبل العربي، ص 100.

[2]– منيف عبد الرحمان، الديمقراطية أولا... الديمقراطية دائما. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، ط. 4، 2004 ، ص 228.

و- التزوير في الانتخابات:

كلما استمر الاستبداد في الحياة السياسية تحول إلى ممارسة معقدة، لا يستطيع كشفها إلا السياسي المحنك، والمثقف الحركي اللامنتمي.

إن الديمقراطية الشكلية من أهم مظاهرها على الإطلاق عملية فرز الأصوات، والتي تتم دوما على الورق لا على قرار الصندوق، فالتزوير أصبح فضيلة سياسية، ولعبة شريفة، وصناعة عربية بامتياز.

أضحى التزوير في البلدان العربية ظاهرة فريدة من نوعها، فالتزوير الذي لا يرفع قيمة التأييد إلى ما فوق التسعين بالمائة لا يُعد تزويرا، لقد أصبحت الانتخابات لا تحتاج إلى عملية استشراف وتكهن، بل أصبح بمقدور أبسط مواطن عربي أن يقرأ ما سيكون عليه الوضع بعد خرق الصندوق، بل يمكن القول أن نتيجة الانتخابات تكون محسومة سلفا، وعليه فإن هذه الأخيرة مجرد رسميات أو واجهة لتغطية الاستبداد السياسي وانتخابات صورية وهمية.[1]

ز- المعارضة الشكلية:

لم تستطع أنظمتنا العربية تجاوز الاستبداد كشكل تسلطي أو كسلوك يومي في المؤسسات حتى كثقافة واقعية، بل هو يوجد حتى في الأحزاب المعارضة التي تطالب بالديمقراطية، إلا أنه ومن الغريب أن تلعب المعارضة السياسية دورا في ترسيخ الاستبداد وهذا ما هو قائم حاليا في الأقطار العربية[2]، فالمعارضة الشكلية الانتفاعية تشجع

---

[1]– أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (م س) : ص311.

[2]– بوزيد بومدين (الوجه الباطني للاستبداد والتسلط) – الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط 1 ، 2005 ، ص 155.

استبداد ديموقراطية الفئة والبيت، والعلة في ذلك أنها بعيدة عن واقع الجماهير ومطالب الأكثرية المسحوقة. والمعارضة في العالم العربي تفتقد الدوافع والحوافز التي تمكنها من مواجهة الاستبداد وأنظمة الحكم، وعليه فهي تنخرط في الولاء الأعمى والأصم للزعيم، وتساهم في تدعيم الوضع الاستبدادي عبر طريقتين:

1- فقدان المعارضة لمعناها الحقيقي، وذلك بتجميد السلطة لقدراتهم وتحركاتهم، وجعلهم ممثلين للنظام أكثر من كونهم يعبرون عن رأي الشريحة التي يمثلونها.

2- جعل المعارضة نفسها متورطة في النظم القائمة، بحيث تبدو مستفيدة من الوضع القائم وغير راغبة في تفسيره وتغييره، وعليه تبدو مجرد ديكور شكلي يضفي الحيوية على النظام القائم ويدعم شرعيته، فيرقص مع رقصته ويأكل في قصعته.

3- انغماسها في الريع والغنيمة.

نلاحظ أن المعارضة الشكلية والمعتمدة بقرار سياسي هي معارضة المرؤوس لتوجيهات رئيسه، فليس باستطاعة الحزب المعارض مساعدة الرئيس في مخططاته وفي الوقت نفسه، لا يقوى على نقده واقتلاعه من منصبه ليحل محله.[1]

أنا جد مقتنع بأن الأحزاب المعارضة لم تعمل يوما كحلف واحد أو كحزب واحد للوقوف في وجه النظام، وحتى وإن حدث ذلك فإنه لا يكتمل لتضارب مصالحهم، ولذا فلم يكن من الغريب أن تعجز قوى

[1] – أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (م س): ص 319.

المعارضة على مدار عقدين من الزمن في خلخلة أو تغيير طريقة تفكير النظام اتجاهها، وعليه فالاستبداد يرسخ كلما أخفقت المعارضة.[1]

ح- حالة الطوارئ:

كلما شعر النظام المستبد بقر نهايته أو بروز تيار معارض بالفعل، يلجأ إلا إلى إعلان حالة طوارئ العامة والخاصة. لقد أصبحت فكرة الطوارئ من أهم آليات ممارسة الاستبداد السياسي في الوطن العربي، فإعلان حالة الطوارئ يفرض على الناس الأوامر والإكراهات، فيقيد حرية الأشخاص على كافة المستويات، كما ينتزع منهم الحقوق الفردية والحريات الشخصية.

تُعطي حالة الطوارئ للمستبد سلطة الاعتقال والتفتيش والحجر والقتل والسجن، ويتطلب التسلط إخلاء جهات مُعينة، أو الاستحواذ على ممتلكات خاصة لدواعي أمنية. ويساعد منطق الطوارئ على التخلص من الأحزاب المتمردة عن سيدها الزعيم، وذلك من خلال قانون تعطيل وحل الأحزاب، وغلق الصحف والقنوات والمواقع الإلكترونية، وإنشاء كاميرات المراقبة في الأماكن الحساسة... وتزداد حالة الطوارئ سوءا عندما يتعرض الكل إلى الرقابة على النشر والبريد.. ووسائل الاتصال الأخرى وغير ذلك من الإجراءات والقرارات التي تمس بسيرة الحياة الاعتيادية، وكل ذلك بقرارات وأوامر تنظيمية أو فردية تصدرها السلطة القائمة بتنفيذ حالة الطوارئ.[2].

---

[1] – البعد الديمقراطي (م س) : ص 57.

[2]– أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (مرجع سبق ذكره) : ص (528.. 530).

إن حالة الطوارئ أصبحت مترادفة مع الوهن السياسي للنظام، فكلما طرأت حالة غير متوقعة في الساحة السياسية إلا وسارع المستبد باسم الديمقراطية إلى تحريك جهاز المناعة السياسي والذي هو في الحقيقة جهاز القمع السياسي، فيُعلن حالة طوارئ.

ليس العيب في فلسفة الطوارئ، ولكن العيب في استغلالها لممارسة الطغيان، فنحن نتفق مع الرأي القائل بأن جميع الدول ذات النظام الديمقراطي معرضة لاضطرابات داخلية، أو قيام فتنة في مجتمعها بطبيعة الحال تجد نفسها عاجزة أمام مواجهة هذا الظرف الجديد بالقوانين الاعتيادية وبهذا تكون بحاجة إلى تزويد السلطة بقوانين استثنائية لا تملكها في ظروف الاعتيادية لهذا السبب يكون إعلان حالة الطوارئ.[1]

ط- المعارضة وثقافة الطغيان

لا يُفهم من خلال الطرح أننا نتجنى على الأقلية المتسلطة فقط، بل أن الأمر يصدق على المعارضة ذاتها، فهي مشبعة بثقافة الاستبداد والطغيان، وأنا أصلا لا أفرق بين طغيان رئيس دولة باسم الشعب أو طغيان رئيس حزب باسم الزعامة، فذاك ولد من رحم ذلك. ولعل أ. عاطف السعداوى كان أكثر وصفا لها :"بقدر ما تحاول الاستئثار بالسلطة لتكرار تجربة النظام القائم، في التفرد بالقرار وعدم السماح بظهور كل ما هو مخالف لها، وكما أنها –أي المعارضة الحالية –تعاني

[1]– المرجع ذاته ص: (479.... 486)

مأزقا مزدوجا: أولهما حالت الجمود الفكري، وثانيها هي أن العلاقة بينها وبين النظام علاقة تبعية عمياء أكثر من أنها علاقة أنداد."[1]

تتغنى المعارضة على العموم في الوطن العربي بالديمقراطية فحسب، فهي بمثابة حصان طروادة الذي يُمكنُها آخر الأمر من الاستيلاء على قلعة السلطة. ومن ثمة ممارسة الجور والاستبداد والاستئثار بالحكم ما أمكنها القدر منه، وقد تكون أكثر طغيانا من النظام السابق.

وعليه لا يمكن أن نأمل في المعارضة الحزبية كأفق جديد للتغيير، ذلك أنها تفتقد لجملة من العوامل الرئيسة، وسنذكر بعضها في المقام الحالي:

1- المعارضة من حيث البنية الفكرية والمرجعيات المُشكلة لها تفصح عن بناء كريزمائي، تلعب فيه الزعامة والإحاطة والعصمة السياسية الدور الكبر.

2- خطاب المعارضة لا يرتفع إلى مستوى الإنسانية أو إلى تكريس دولة الإنسان.

3- أن الأحزاب وقوى المعارضة لا تُتقن إلا لعبة الغواية السياسية على مسرح الشارع الشعبي، أما داخل الصالونات فهي مع السلطة القائمة وتساهم في اقتسام الريوع العينية والسخرية والنقدية. وهي بذلك تحاول أن تلعب اللعبة نفسها التي أسس لها السياسة منذ القدم:" إذا

[1]– عاطف السعداوي وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ص 480.

أردت الملك فعليك بالمِلْك "، والتي ترجمها هيكل في مقولته الشهيرة: "إن الذي يمسك بالثروة هو الذي يمسك بالسلطة."[1]

4- أغلب أحزاب المعارضة تشارك في اللعبة السياسية من أجل المشاركة، وهي تمثل للحاكم أرانب السباق.

5- إن المعارضة في بنائها الحزبي ذاته ترفض فكرة التداول على سلطة الحزب، فرئيس الحزب لا يقبل التداول فكيف يقبله لما يستلم السلطة؟؟.

6- يفصح خطاب المعارضة عن رؤية ذرائعية فهي كالراغب في حصد المكاسب من دون بذل النفس والنفيس لنيله.

7- بروز النزعة الفردانية كشكل من أشكال التلذذ بقهر الآخرين، ونحن نسميها بالقابلية أو الاستعداد الباطني للاستبداد والتسلط: " كما أنه في مجتمعاتنا العربية هناك سهولة في بروز الفردانية وغالبا ما تكون الشخصية المنفردة بالسلطة مريضة، فهي تسعى نحو القهر، وترى ذاتها لها الفضل في التاريخ."[2]

8- عودة المهدوية السياسية في الخطاب السياسي المعاصر، من خلال رزنامة من الخطابات الخلاصية التي تُبشر بالخير والحل السحري لمشاكل الإنسان في معمعة البحث عن الكرامة والخبز الأسود (تعبير مجازي عن ثورة الخبز التي حدث في فرنسا قبل الثورة). لقد عبر الدكتور حسن حنفي عن ظاهرة المهدوية السياسية

---

[1]– هيكل محمد حسنين، السلام المستحيل والديمقراطية الغائبة، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط8، 2001 ، ص 269.

[2]– بومدين بوزيد وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ص 152.

في قوله :" والكارثة أن الاستبداد لم يكن حصرا على مؤسساتنا بل وصل إلى مثقفينا حيث أصبحت شبه حرب بين المثقفين:" الإسلام هو الحل" "الماركسية هي الحل "، " القومية هي الحل"، والكل يعتقد بأنه يحمل المفتاح السحري الذي يحل كل شيء."[1]

ولكن بالرغم من النقد المزدوج للسلطة الحاكمة والمعارضة يبقى النظام الديمقراطي النظام الأمثل للإنسان، لأنه لو خير الإنسان لاختار الوهم (الديمقراطية المستبدة) لاعتقاده أنه سيد نفسه في تدبير شؤون حياته ضمن حكم الشعب بدل أن يعيش الحقيقة أعلاه.

3- الديمقراطية الراشدة : البحث عن دولة الإنسان.

إن الديمقراطية الإيجابية أو الإنسانية هي التي ترتبط بالمفهوم الإنساني المفتوح، وتحاول أن تحقق من خلاله دولة الإنسان قبل دولة القانون، لأن تحقيق دولة الإنسان يُنتج بالضرورة دولة القانون والعدالة لكون الإنسان هو المركز. أما عندما نربط الديمقراطية بدولة القانون فنحن نُنظر لدولة الأشخاص والمصالح، لقد تحول القانون والدستور في الأنظمة العربية إلى لعبة يُتقنها الساسة في كل مناسبة تستدعي الحفاظ على الكرسي والسلطة. وعليه، نلاحظ أن الزعيم العربي أول شيء يُفكر فيه بعد استلام السلطة هو تعديل الدستور حتى يتماشى مع شهوة السيطرة والتغلب، وتلك طبيعة قديمة في بنية العقل السياسي العربي والإسلامي.

إن الديمقراطية التي تتجه نحو بناء دولة الإنسان لا تتعارض مع نصوص الشريعة، فالمطالبة بدولة الإسلام كبديل عن الأنظمة

---

[1]– حنفي حسن والمرزوقي أبويعرب، النظر والعمل، دار الفكر، دمشق، ط1، 2003، ص 154.

الاستبدادية المعاصرة لا يحل المشكلة السياسية بقدر ما يزيد من الطغيان والاستبداد، إذ تجتمع في دولة الإسلام المطلوبة سلطة النص (الله) وسلطة الشعب (الرعية) فيجد السياسي نفسه وقد اكتسب سلطتين خطيرتين، عندئذ سيتحول السياسي الإسلامي إلى منطق المستبد العادل، ويحاول من خلال تلك المقولة جعل الخليفة عمر بن الخطاب الشاهد والمَعلم. ويمكن القول أن الطاغية ضمن النظام الديمقراطي يستند لسلطة الشعب (الأكثرية) فقط بينما الطاغية في دولة الإسلام سيستند إلى سلطتين خطيرتين، فسلطة الشعب يعكسها مبدأ البيعة (الاقتراع) وهي إعلان شعبي على اختيار الأمة من يلي شأنها، وفق ما عبر عنه محمد مهدي شمس الدين حين اعتبر سلطة الشعب هي من الأصول، يُعبر عنها بولاية الأمة على نفسها.

يعتبر رضوان السيد نجاح الديمقراطية في الغرب السبب الذي جعل الحركات الإسلامية أكثر الحركات دعوة لها، بالرغم من كونها كانت شديدة التخوف منها، وعن طريقها استطاعت تلك الحركات أن تلج الممارسة السياسية من بابها الواسع بعد أن كانت تعيش على أنغام الممانعة والمقاطعة. يحاول الإسلام السياسي اليوم تدجين سلطة الشعب كمفهوم ديمقراطي من خلال مماثلته بسلطان الأمة المتعلق بسلطان الشريعة. ويعلق رضوان السيد:" الذي أراه أن التسمية غير مهمة، فهناك أمران مهمان يحددان رؤيتنا كمسلمين للمسألة أمر ولاية الأمة على نفسها، وأمر المجتمع المفتوح الذي هو طبيعة اجتماعانا وتجربتنا التاريخية ويستحيل أن يبقى مجتمع مفتوح بدون ديمقراطية."[1]

[1]- مرجع سبق ذكره.

من خلال ما سبق لم يبق أمام الفكر العربي المعاصر إلا العمل الدؤوب من أجل ترشيد الديمقراطية، وتوجيه الرأي العام مع ضرورة تنمية وعيه السياسي نحو الديمقراطية الراشدة كأحد أشكال البدائل الممكنة في ظل التّيات المبيتة في توريث السلطة. ونقصد بالحكم الراشد هوما تصنعه الأكثرية الواعية، والتي ينبغي أن تكون مشكلة من الطبقة الوسطى التي تتوسط الأغنياء (الأكثر استعدادا للملكية) والدهماء (الأكثر استعدادا للديكتاتورية) فلقد ثبت أن العامة تسيطر عليهم القابلية للتسلط أكثر من غيرهم لإيمانهم بالزعيم المخلص، وبالتالي فهم أكثر الناس تقبلا للاستبداد والاستعباد.

ولترشيد الديمقراطية لا بد أن نعلم أن الديمقراطية من حيث الأصل تقوم على احترام حقوق الإنسان، بحيث تكون ممارسة هذه الحقوق بحرية كاملة وبإيجابية تحقق المشاركة في صنع القرارات، كما تعني التعددية السياسية بالإضافة إلى تداول السلطة شرعيا وسلميا[1]، فالمواطن الذي يفقد الثقة في نظامه لا يمكن أن يكون مواطنا صالحا.

والشرط الأساسي لترشيد الديمقراطية يكمن في المعرفة، لأن الديمقراطية تتحول إلى نظام استبدادي عندما يكون الجهل والوعي الزائف هو المسيطر، لقد استطاعت الديمقراطية الآثينية أن تفرض وجودها النظري ثم العملي لكونها استطاعت بالفعل أن تجسد دولة الإنسان. والسبب في ذلك يعود إلى ديمقراطية التعليم، وحق الفرد في

---

[1]– فؤاد عبد الله ثناء **(آليات التعبير الديمقراطي في الوطن العربي)** مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان. ط. 1 يناير 1997 ص، ص: 29 ، 30.

العلم والمعرفة، بل ذهب الفكر الفلسفي اليوناني إلى اشتراط الفيلسوف كحاكم للمدينة.

إن الديمقراطية الراشدة تشترط في وجودها ما يلي :

1- المعرفة : شرط كل مشروع وجودي في عالم التغيرات والتحولات.

2- الحوار : شرط كل تواصل فعال.

3- الحرية : شرط كل مشروع إنساني هادف.

4- الاحترام: شرط كل تفاعل إنساني موجه نحو غاية الاستخلاف والشاهدية.

وخلاصة القول، أن الحكم الراشد ليس بالضرورة أن يكون ديمقراطيا فحسب بل أن يكون إنسانيا قدر الإمكان، لأن دولة الإنسان هي التي نرمي ونرنو إلى وجودها، فلا دولة المثال ولا دولة الزعيم هي التي تُحقق الرشاد السياسي، بل الرشاد في الوعي الخلاق والسياسة المتزنة، واحترام المواطن الذي من أجله كانت المدينة والدولة.